

المبالغة في الرهان الأوروبي على بايدن



حال حصول بلبلية في واشنطن عشية الانتخابات أو نظراً للخلاف حول سيرها ونتائجها، خاصة أن ذلك يترافق مع تداعيات جائحة كورونا التي أوقفت حركة النقل والصناعة والأعمال في العالم كله، من دون استثناء، وانخفاض أسعار النفط والمعادن والسلع وارتفاع نسبة البطالة في كل العالم.

في الإجمال، تنظر أوروبا والعالم إلى ما يدور في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسابيع القادمة، وأياً كان الفائز يسود الإجماع أن استعادة دور واشنطن العالمي مطلوب من ناحية إيجابية لتفادي الأسوأ ولأن اندلاع أي أزمة كبيرة في واشنطن سيعاني كل العالم من آثارها ويزداد فيه التخبط.

أن من يفوز بالبيت الأبيض سيحدد مسار مؤشرات البورصات العالمية والنفط والذهب.

وحسب أحد الخبراء الاقتصاديين أن "مرض ترامب أدى إلى هبوط المؤشرات والأسعار" ويعتقد أن فوز المرشح الديمقراطي يمكن أن يؤدي للمعادن. ويستند هذا التوقع على انخفاض الأسهم الأمريكية بقيمة المعادن. ويستند هذا التوقع على القناعة بأن قطاعات الأعمال وكبرى الشركات أقرب إلى النهج الترامبي المبشر بتفوق الاقتصاد الأمريكي، بينما يتم النظر إلى الديمقراطيين على أنهم أقرب إلى الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وأكثر ما تخشاه مجمل الأوساط الأوروبية أن يؤدي إلى مزيد من الاضطراب الاقتصادي العالمي في

المناخي، أو عود أميركي إلى تناغم مع الترويكات الأوروبية بخصوص الاتفاق النووي مع إيران (15 يوليو 2015). وبالطبع سيكون هناك تعويل على أجواء أفضل في قمة الناتو ومجموعة السبع. لكن في العمق تتوجب مراقبة تآكل المؤسسات الأمريكية ونظارتها للحرب التجارية وتصعد العولمة ومعاملة الأوروبيين بمناخ حلفاء راشدين على مستوى معين من الندية.

على صعيد آخر، لا يمكن للجانب الأوروبي الذي يعاني كثيراً من الهبوط الاقتصادي بسبب كوفيد - 19 ويوجد صعوبة في تنفيذ برنامج "إعادة التنشيط الاقتصادي" للاتحاد الأوروبي، إلا أن يراقب باهتمام ما يجري في نيويورك وواشنطن حيث

الشرق الأوسط وفك الارتباط مع إنهاء الوجود العسكري الكبير في شبه الجزيرة الكورية.

لكن بالرغم من الخشية الأوروبية من فقدان الغطاء الاستراتيجي الأميركي وجنوح القارة القديمة نحو الاضطراب، تبدو هذه التصورات لانعكاس استمرارية ترامب على الواقعين الأميركي والدولي وتصور استفادة الصين وروسيا من ذلك، غير دقيقة وفيها مقاربات مستندة لأفكار مسبقة وتحليل أيديولوجي مغلف أكاديمياً.

في المقابل يرى بعض الباحثين الأوروبيين المختصين بالسياسة الأميركية، أن الذين تراودهم "أحلام اليقظة" التي تتصور التغيير الحاسم في واشنطن، سيكون استيقاظهم صعباً لأن طريق بايدن ستكون وعرة ولن تكون مرادفة للحكمة والاعتدال والكفاءة ولاتخاذ خطوات فورية لتجديد الديمقراطية وتعزيز تحالفات الولايات المتحدة، لأن من يراقب خطابات بايدن ومساره التاريخي، يلاحظ أن التزامات المرشح الديمقراطي غامضة وسيكون من الصعب عليه التحلل من تأثيرات اللوبيات ومجموعات الضغط النافذة، ولذلك لا مردود عملياً لتغيير سيد البيت الأبيض على العلاقة مع الأوروبيين إذا لم يترافق باستنهاض للبناء الأوروبي والبعدين السياسي والعسكري في الاتحاد الأوروبي، وإلا فإن كل طرح أميركي لبناء شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي سيبقى نظرياً وليس بالضرورة لصالح الجانب الأوروبي.

بناء على المقاربات المتناقضة، يمكن للأوروبيين المراهنين على بايدن أن يتفوقوا بقبول جوائز ترضية مثل إعلان عودة واشنطن لاتفاقية باريس حول مكافحة التغيير

بايدن "أخطأ في كل قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي تقريباً خلال مساره العملي".

ومن الأمثلة المموسة معارضة بايدن لإرسال تعزيزات عسكرية أميركية إلى أفغانستان في 2010، واضطرار أوباما بعد ذلك لإرسال 30 ألف جندي من أجل التمهيد لانسحاب مشرف في العام 2011 كما كان مقرراً. وهذا النقص في الرؤية حسب نفس الدبلوماسية، لازم السناتور بايدن خلال حرب العراق في العام 2003 حيث أيد قرار الرئيس جورج دبليو بوش، ووصل به الأمر لطرح سيناريو تقسيم العراق.

ويصري الأمر من دون شك على رهان غالبية الأوروبيين وغيرهم من بعض حلفاء الولايات المتحدة أو أعدائها على نجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن. لكن يغيب عن بال هؤلاء أن الولايات المتحدة تغيرت كما تغير العالم منذ منعطف انتخاب ترامب في 2016. ولذا يرى فريق كبير من الأخصائيين والمتابعين أن الرهان على التغيير الكبير وراء الأطلسي ومفاعيله كمن يجري وراء سراب. وما لم تؤكد أوروبا نفسها بقوة جيوسياسية مؤثرة في التوازنات العالمية، لن يفيدنا انتظار غوبو أميركي أو روسي أو صيني.

المرشح الديمقراطي جو بايدن ليس مجهولاً في الأوساط الأوروبية، فقد كان نائب الرئيس باراك أوباما، وكان من أبرز أعضاء مجلس الشيوخ طوال العقود الأربعة الماضية. وإذا كان الكثير من دوائر القرار الأوروبي يرفعون عملياً شعار "كل شيء إلا ترامب" نظراً لمواقف الرئيس الأميركي الحالي إزاء الاتحاد الأوروبي وداخل حلف شمال الأطلسي أو مجموعة السبع، فإن سفيرا أوروبا سابقاً عاش كوايلس واشنطن السياسية، يكشف في مجلس خاص عن السناتور جو



د. خطر أبو دياب
أساتذ العلوم السياسية المركز
الدولي للجيوبوليتيك - باريس

يحبس العالم أنفاسه بانتظار الانتخابات الرئاسية الأميركية في الشهر القادم، لأن ما سيدتد في واشنطن سيؤثر دولياً ليس فقط على الأسواق، بل على مسارات السياسة والاقتصاد والنزاعات. بحكم الأمر الواقع وموازين القوى الحالية يعد الرئيس الأميركي رئيساً للعالم وتم المبالغة في مقاربه سياساته عبر هذا المنظار.

ويصري الأمر من دون شك على رهان غالبية الأوروبيين وغيرهم من بعض حلفاء الولايات المتحدة أو أعدائها على نجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن. لكن يغيب عن بال هؤلاء أن الولايات المتحدة تغيرت كما تغير العالم منذ منعطف انتخاب ترامب في 2016. ولذا يرى فريق كبير من الأخصائيين والمتابعين أن الرهان على التغيير الكبير وراء الأطلسي ومفاعيله كمن يجري وراء سراب. وما لم تؤكد أوروبا نفسها بقوة جيوسياسية مؤثرة في التوازنات العالمية، لن يفيدنا انتظار غوبو أميركي أو روسي أو صيني.

المرشح الديمقراطي جو بايدن ليس مجهولاً في الأوساط الأوروبية، فقد كان نائب الرئيس باراك أوباما، وكان من أبرز أعضاء مجلس الشيوخ طوال العقود الأربعة الماضية. وإذا كان الكثير من دوائر القرار الأوروبي يرفعون عملياً شعار "كل شيء إلا ترامب" نظراً لمواقف الرئيس الأميركي الحالي إزاء الاتحاد الأوروبي وداخل حلف شمال الأطلسي أو مجموعة السبع، فإن سفيرا أوروبا سابقاً عاش كوايلس واشنطن السياسية، يكشف في مجلس خاص عن السناتور جو

هل كان المراهق السوري أيمن أختنا؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والتي يشترها السياسيون أنفسهم أحياناً.

يقول بعض السياسيين إن أصحاب الأعمال السوريين لا يدفعون الضرائب، والبعض الآخر يقول إن السوريين يدخلون الجامعات دون امتحانات، أو أن السوريين يتلقون رواتب من الدولة.

وباستثناء مجموعة صغيرة تمكنت من جلب أموالها، يوفر السوريون العمالة الرخيصة وغير المؤقتة في البلاد، لأنهم لا يمكنهم التصاريح عمل بموجب وضع الحماية المؤقتة. ولا نجد إلا 30 ألف سوري لديهم تصاريح للعمل في تركيا، في حين أن 1.4 مليون منهم يعملون بطرق أخرى.

لا يزال الأطفال السوريون، الذين ولد الكثير منهم في تركيا، يواجهون مشاكل في نيل حقهم في التعليم. وهناك الكثير من بينهم ممن لا يتحدثون التركية، وينتهي بهم الأمر بترك المدرسة للعمل.

كما أثرت الأزمة الاقتصادية على السوريين بشدة. لم أزل بعد فقراً كفقير سوري (العجور) الذين يعيشون في مخيم نيزيب في غازي عنتاب. فهم يعيشون في خيام أقامتها جمعية خيرية، بلا ماء ولا كهرباء. يبيعون المعادن الخردة لجني المال. يسهل إلقاء اللوم عليهم عند دفع فاتورة المياه. لا يوجد خطر من الانتقام منهم... ولا يوجد أي ضمير يردع عن فعل ذلك أيضاً.

جاءت عائلة الحمامي إلى تركيا قبل تسع سنوات. كان لأيمن خمسة أشقاء. عمل جميعهم في نفس المخيم مقابل 50 ليرة في اليوم، أي 6.52 دولاراً.

ومع انطلاق جوازات أيمن على بعد آلاف الأميال من منزله، تداول المستخدمون هاشتاغ "السوريين إلى سوريا" على وسائل التواصل الاجتماعي. وكان زعيم حزب المعارضة الرئيسي الذي يُفترض أنه ديمقراطي اشتراكي يلقي خطابات بهذا المعنى:

عزيزي إسماعيل، أخ أخي. أنت مخطئ. هذا البلد لا يعتبرنا إخوة أو أخوات.

وظائفنا" ذروته خلال الأزمات. وحتى في المحافظات التي سجلت تركيزاً أعلى، يحاول السكان المحليون والسوريون إبقاء مجتمعاتهم منفصلة. في زيارتي الأخيرة إلى غازي عنتاب في يناير، رأيت أن العزلة لا تنقطع إلا عند الضرورة، كما هو الحال في المستشفيات أو في المدارس. وهنا تبدأ المشاكل.

أذكر حديثاً مع صديق منذ فترة. أخبرني أن اللاجئين هم المسؤولون عن ارتفاع فاتورة المياه التي يتوجب عليه دفعها، "فلماذا اضطرت الحكومة إلى رفع الأسعار إن لم تكن أنفقت كل أموالنا على السوريين".

شكرت له أن السوريين ليسوا في وضع تنفق فيه الحكومة أموالنا عليهم، وأن الأموال التي خصصت لهم لم تات من الميزانية التركية، لكنه لم يقتنع.

ذكرتني محادثتنا بمدى انتشار المعلومات الكاذبة عن السوريين،



وضعهم، يعتقدون (مثل الأتراك) أن الوضع مؤقت، مما يؤخر الاندماج ويلوح "سيف ديموقليس" والترحيل فوق رؤوسهم كل يوم.

فقير السوريين الذين يعيشون في مخيم نيزيب لم أر فقراً مثله، فهم يعيشون بلا ماء ولا كهرباء ولا يوجد خطر من الانتقام منهم ولا ضمير يردع عن فعل ذلك أيضاً

ومع كل تراجع في الاقتصاد، ومع استمرار ارتفاع البطالة، يجد السوريون أنفسهم في مرمى النيران، إذ يصل خطاب "السوريون يأخذون

للامم المتحدة لشؤون اللاجئين على نقلهم إلى بلد ثالث، تحت وضع الحماية المؤقتة.

يعيش قلة من السوريين في مخيمات في تركيا. وتظهر أحدث البيانات أن هناك 62 ألف لاجئ في سبعة مراكز إيواء مؤقتة في خمس مقاطعات. وقد بدأ التخلص من هذه المراكز ببطء. ويعيش جل اللاجئين (98 في المئة) في القرى والمدن. تضم إسطنبول أكبر عدد من السوريين، إذ سجلت وجود نصف مليون لاجئ تقريباً. وتحتل مقاطعة غازي عنتاب الحدودية الجنوبية الشرقية المرتبة الثانية بعدد مقارب يمثل 22 في المئة من سكانها. وسجلت منطقة كيليس القريبة من الحدود أعلى كثافة للاجئين السوريين، حيث شكل السوريون أكثر من 80 في المئة من سكانها. يعيش السوريون في تركيا منذ ما يقرب من 10 سنوات. ولكن، بسبب



نورجان بايراكتار
كاتبة تركية

في 13 سبتمبر، قُتل اللاجئ السوري أيمن حمامي، البالغ من العمر 16 سنة، والذي كان يعمل في مخبز في محافظة سامسون الشمالية، طعنًا في هجوم يبدو أنه إرهابي للمهاجرين "نحن إخوة لا تفعلوا هذا". لكن دون جدوى.

قال إبراهيم لصحيفة أفرنسال اليومية إنهما كانا يقفان على جانب الطريق عندما بدأ أربعة رجال في سيارة سوداء في شتمهما. ويتذكر إبراهيم أن الرجال قالوا "أنها السوريون، أخرجوا من هذا البلد". غادر الرجال ثم عادوا مع حوالي 15 من أصدقائهم. كان اثنان منهم يحملان سكينين. وتنازلت الأحداث بسرعة كبيرة.

تابع إبراهيم "رأيت سيارة دورية. وفي الوقت الذي أوقفتها وعدت مع الشرطة، كان أخي ملطخاً بالدماء وكان الأوان قد فات. أريد أن يواجه قتلة أخي العدالة. أيمن هو أخوكم جميعاً. فكروا فيه بهذه الطريقة".

هل يشعر سكان هذا البلد بأن أيمن هو أخ لهم؟

أولاً، إليكم بعض الحقائق المتعلقة بأحوال اللاجئين السوريين في تركيا:

تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين السوريين. ووفقاً لبيانات المديرية العامة لإدارة الهجرة المنشورة في 2019، يعيش أكثر من 3.5 مليون سوري في تركيا. وتشير التقديرات إلى أن العدد الحقيقي أقرب إلى أربعة ملايين.

يستخدم مصطلح "لاجئ" للإشارة إلى السوريين في تركيا، إذ صادقت الدولة على اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين مع تحفظ جغرافي. فكما نرى، لا يمكن سوى لمواطني الدول الأعضاء في مجلس أوروبا أن يكونوا لاجئين في تركيا. وينتظر الآخرون (مثل السوريين) إشراف المفوضية السامية